اقتصاد

لا تراخيص جديدة لمحطات الوقود.. ويجب إصلاح الخلل في التأمين

الحكومة تقر خطة لدعم الشركات الصناعية وتحويلها إلى رابحة

الوطن

أقر مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية أمس خطة وزارة الصناعة لتنشيط القطاع الصناعي العام والخاص التي تضمنت دعم الشركات الحدية لزيادة طاقتها الإنتاجية بهدف تحويلها إلى شركات رابحة، والاستفادة من العمالة الموجودة في الشركات الخاسرة والمخسرة من خلال إعادة تأهيل هذه العمالة وتدريبها على القيام بالعمل الصناعي.

وفيما يخص القطاع الصناعي الخاص قرر المجلس تشكيل مجموعات عمل في كل محافظة لتقديم تسهيلات مالية وإجرائية على شكل قروض وإعفاءات من الرسوم بهدف إعادة كل معمل قابل للتشغيل إلى الإنتاج، إضافة إلى تقديم الحوافز والإجراءات التشجيعية للراغبين من القطاع الخاص بالقيام بمشاريع جديدة من خلال تقديم التسهيلات في المدن والمناطق الصناعية. وتهدف خطة الوزارة إلى تقديم الدعم للشركات الرابحة وتأمين مستلزمات استمرارها في الإنتاج، وتطوير عمل بعض الشركات الخاسرة وتحديث خطوط إنتاجها أو إضافة خطوط جديدة وإغلاق الشركات المتوقفة واستغلال موقعها وبنيتها التحتية لإقامة مشاريع مشتركة.

ومن الجدير ذكره أن هذه الرؤية جاءت بعد سلسلة اجتماعات عمل متخصصة في القطاع الحكومي ومع غرف الصناعة والتجارة. وخلال مناقشته لقضايا متعددة قرر مجلس الوزراء إيقاف التراخيص الجديدة لمحطات الوقود وضرورة إعادة الألق لقطاع التأمين باعتباره رافعة اقتصادية هامة من خلال إصلاح الخلل الذي انتابه.. كما لفت رئيس المجلس عماد خميس إلى الاهتمام والدعم الذي توليه الحكومة لقطاع الإعلام والرؤية الجديدة التي ستنفذها وزارة الإعلام، وإعادة هيكلة المؤسسات وتطوير الخطاب الإعلامي بما يعزز صمود الدولة وقوتها.

كما وافق المجلس على مشروع قانون إعفاء المكلفين بضريبة دخل الأرباح الحقيقية وإضافتها العائدة لأعوام ٢٠١٤ وما قبل من جميع الفوائد والجزاءات والغرامات على اختلاف أنواعها إذا سددوا الضريبة العائدة لأي من الأعوام المذكورة لغاية ٢٠١٦/١٢/٣١.

لحماية حسابات المواطنين وخاصة الذين غادروا القطر من التلاعب

«النقد والتسليف» يحدد شروط الحسابات المجمدة في المصارف وتحريكها

محمد راكان مصطفى

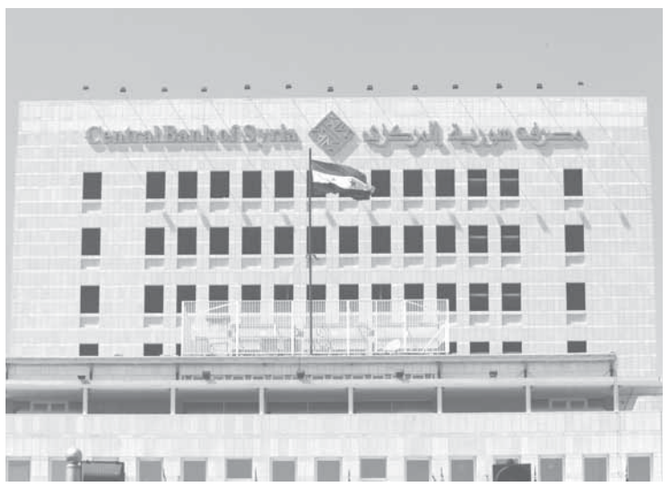

أصدر مجلس النقد والتسليف قراراً لمعالجة إشكاليات الحسابات الجامدة لدى المصارف العاملة في سورية، بغية حماية الحسابات المجمدة للمواطنين وخاصة الذين غادروا القطر، والحدّ من تلاعب ضعاف النفوس، ومنع أي سحب أو تلاعب بالحسابات الجامدة لدى المصارف.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مسؤول مصرفي أن القرار يتيح التنفيذ الجيد لقرارات هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخاصة في حال وجود حسابات لأشخاص غادروا القطر على خلفية تورطهم أو تمويلهم لأعمال إرهابية، من خلال منع تنشيط الحساب إلا بوجود صاحب الحساب أو وكيل مفوض عنه، مشيراً إلى أن القرار يعالج إشكاليات وثغرات وردت في قرارات سابقة.

وفي التفاصيل، حدّد القرار رقم ١٤١٨/م ن/ ب٤ (حصلت «الوطن» على نسخة منه) الحالات التي يعتبر فيها الحساب جامداً بعد مرور سنة من تاريخ آخر حركة على الحسابات الجارية وتحت الطلب، أو بعد مرور سنتين من تاريخ آخر حركة على حسابات التوفير، وفي حال عدم إجراء أي حركة على الحسابات الآجلة خلال سنة واحدة تبدأ من تاريخ انتهاء المدة العقدية للحساب الآجل.

وأوضح القرار أنه لا تعتبر الحسابات نشطة (متحركة) عند إجراء حركة قيود الفوائد (الأرباح والعمولات) ولا عند إجراء عمليات الإيداع الاعتيادية في الحساب، أو عند اقتطاع الضرائب والطوابع المطبقة على الحساب، ولا بالنسبة لقيود التغطية الآلية، والقيود العكسية على الحساب، أو عند صرف الشيكات بشرط إجازتها من مسؤول تحدده الإدارة العليا.

ولا تعتبر أي حركة على الحساب (قبل أو بعد) تصنيفه كحساب جامد سبباً لجعله حساباً نشطاً باستثناء قيام العميل شخصياً أو حضور وكيله (بموجب وكالة أصولية سارية المفعول) أو المفوض بالتوقيع (صاحب الحساب شخص اعتباري) بعملية استعلام أو تنشيط أو سحب أو إيداع أو تحويل من الحساب.

مع تأكيد أنه عند اعتبار الحساب جامداً يجب مراعاة ألا يتم إجراء أي حركة عليه، باستثناء الحركات التي يحددها هذا القرار، إلا إذا تم إجازتها من مدير عمليات المصرف المؤسسة، على أن يستمر المصرف باحتساب الفوائد على الحسابات الجامدة.

كما لا يجوز إصدار دفتر شيكات للحسابات الجامدة بدءاً من اعتبار الحساب جامداً وإلى حين إعادة تنشيط الحساب، كما يجب وقف العمل ببطاقات الصراف الآلي وبطاقات الدفع والائتمان العائدة للحساب، وأن تفصل ملفات الحسابات الجامدة عن ملفات الحسابات النشطة وتحفظ في مكان منفصل وتوضع ضوابط رقابية تمنع الاطلاع على أي تفاصيل تتعلق بالحسابات الجامدة.

وأن يتم إصدار تقارير دورية وكشوفات للحسابات الجامدة من مركز أنظمة المعلومات وترسل إلى الفرع المعني والدائرة المسؤولة عن متابعة عمليات الفروع للمتابعة والرجوع إليها عند الحاجة، كما أنه على المصرف (المؤسسة المالية) الاستمرار بمخاطبة العملاء ذوي الحسابات الجامدة بوسائل الاتصال المختلفة المتاحة للاستفسار منهم عن سبب عدم تنشيط حساباتهم.

> استمرار احتساب الفوائد لا ينشط الحساب
>
> إعلام العميل بالتجميد قبل شهرين

ويجب متابعة الحسابات الجامدة بشكل دوري، ويتخذ المسؤول المحدد من الإدارة العليا القرار المناسب لتعديل صفة الحساب من جامد إلى نشط. ويجب عدم تنشيط الحساب إلا بحضور العميل شخصياً إلى المصرف أو حضور وكيله (بموجب وكالة أصولية سارية المفعول) أو المفوض بالتوقيع (صاحب الحساب شخص اعتباري) وتوقيعه على إقرار بصحة الرصيد بتاريخه.

وأوجب القرار المصرف إعلام العميل بعزمها تجميد الحساب قبل شهرين من تاريخ التجميد وأن يتم تضمين عقد فتح الحساب الوسائل التي يتم من خلالها إعلام العميل بقرار التجميد، وألا يصنف الحساب جامداً إذا كان لصاحب الحساب حساب آخر (دائناً أو مديناً) نشط لدى المصرف، وفي هذه الحالة يصدر المصرف إشعاراً تذكيرياً للعميل بحسابه الآخر.

كما أجاز القرار للمصرف استيفاء عمولة سنوية على الحسابات الجامدة بما يتناسب مع رصيد كل حساب وتكلفة إدارة وتأمين كل حساب، وبما لا يتعارض مع التعليمات النافذة بخصوص العمولات.

وأكد القرار اعتبار المعايير الواردة في القرار الحد الأدنى الواجب الالتزام بها فيما يخص معالجة الحسابات الجامدة، ومنح المصرف مهلة ستة أشهر كحد أقصى من تاريخ نفاذ القرار لتوفيق أوضاعها لجهة تصنيف حسابات مودعيها القائمة بهذا التاريخ.

لجنة التسعير: على وزارة الاقتصاد والجمارك التدقيق في أسعار المستوردات

الوطن

طالبت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وممثلو غرفة تجارة دمشق مصرف سورية المركزي لموافاة لجنة التسعير بآلية العمل حيال أسعار الصرف التي سيعمل بها إضافة لنشرات أسعار الصرف المعتمدة في دراسة التكلفة ودراسة الأضابير التي تمت الموافقة عليها من المستوردين وفق تعليمات رئاسة الحكومة فيما يتعلق بنسبة الـ٥٠٪.

وخلال اجتماع لجنة التسعير أمس طالبت الوزارة وممثلو الغرفة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والجمارك العامة بالتدقيق في أسعار المستوردات المقدمة من المستورد على اعتبار أن الاستيراد هو الأساس في احتساب التكلفة والسعر.

إعفاء مديرة المخابر في «التموين» ومعاونيها ونقل ١٢ موظفاً.. والسبب تغيير نتائج تحليل عينات السلع من مخالفة إلى نظامية

عبد الهادي شباط

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي لـ«الوطن» أن إعفاء مديرة الشؤون الفنية والجودة والمخابر منى زكار ومعاونيها من مهامهم، إضافة إلى إعفاء ونقل جملة من رؤساء الأقسام والموظفين العاملين في المديرية يوم أمس جاء بناء على متابعات مباشرة للعمل وتحقيقات ومعطيات موصوفة لم يشأ أن يكشف عنها لاستكمال التحقيقات الجارية بالموضوع.

إلا أن الوزير كشف لـ«الوطن» أن أهم التجاوزات التي كانت تحدث في المديرية هو نتائج تحاليل متباينة للعينة نفسها، إذ تبدّل نتائج التحاليل المخبرية للمواد والسلع المطلوب تحليلها بعد إعادة تقديم طلب آخر لإعادة إجراء التحليل لتخرج النتائج مغايرة لما كانت عليه في الطلب الأول وتحولها من مواد مخالفة وفق التحليل إلى مواد نظامية ومطابقة للمواصفات، مشيراً إلى أن حجم الإعفاءات والنقل الذي تم تنفيذه لن يؤثر في متابعة العمل بل إن حركة التغيير تصب في مصلحة العمل وتطويره وتحسينه.

وبيّن الوزير أنه تم إحالة المخالفين إلى النيابة العامة لاستكمال التحقيقات معهم والوقوف على التجاوزات والمخالفات المرتكبة واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحق المخالفين. علماً أن قرارات الإعفاء والنقل التي صدرت من الوزير حول إعفاء المديرة ومعاونيها وشملت نقل ١٢ موظفاً جاء على خلفية زيارة مفاجئة قام بها الوزير للمديرية اطلع خلالها على آليات تنفيذ الأعمال والنتائج. وشدد خلالها على ضرورة الدقة والإسراع في إجراء التحاليل والفحوص المخبرية للسلع والمواد الغذائية التي سيتم طرحها في الأسواق ومراقبة الأسواق والتقصي عن حالات الغش والمطالبة بالبيانات الجمركية للمواد المستوردة وسحب عينات نظامية من المواد المشتبه فيها من مواد دسمة معرضة للشمس وسائبة وغذائية ومكشوفة ومعلبة ومعبأة تحمل أسماء أو ماركات جديدة في السوق والعمل على تحليل وبيان مدى مطابقتها للمواصفات المعتمدة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق المخالفين والعمل على تحقيق كل ما من شأنه الحفاظ على سلامة وصحة المواطن. وكانت قد علمت «الوطن» أن معظم من تم إعفاؤهم في المديرية انتهى بهم المطاف إلى مؤسسات وشركات تابعة للوزارة أهمها المطاحن حيث استقر الأمر بعد إعفاء المدير في مطاحن عدرا. وعن أهم المهام التي تطلع بها مديرية الشؤون الفنية والجودة والمخابر هو إجراء الفحوص والتحاليل للسلع المستوردة والمنتجة محلياً للتأكد من سلامتها ومطابقتها للمواصفات القياسية السورية قبل طرحها وأثناء وجودها في الأسواق للحيلولة دون وجود أي سلعة أو مادة منتهية الصلاحية أو فاسدة وغير مطابقة للمواصفات المعتمدة.

بعد أكثر من شهرين من دون مدير..

كنان ياغي وعبد الرزاق القاسم مرشحان لإدارة بورصة دمشق

علي محمود سليمان

علمت « الوطن» من مصادر رسمية أن الاسمين المرشحين لشغل منصب المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية هما نائب المدير التنفيذي للسوق الدكتور كنان ياغي، وعضو مجلس النقد والتسليف الدكتور عبد الرزاق القاسم.

وحسب آلية الترشيح يقوم مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية بوضع أسماء المرشحين ورفعها إلى مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية للبحث فيها واختيار الأنسب ورفع الاسم المقترح إلى رئاسة مجلس الوزراء للنظر بالموافقة عليه.

ويعتبر منصب المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية شاغراً منذ أكثر من شهرين عندما تم تشكيل الحكومة الجديدة وتولي الدكتور مأمون حمدان حقيبة وزارة المالية وهو الذي كان المدير التنفيذي للسوق.

وحسب المعلومات التي وردت إلى «الوطن» فإن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية قد اجتمع يوم أمس للبحث في الأسماء المرشحة، وتعتبر فرص المرشحين متقاربة.

علماً بأن الدكتور عبد الرزاق قاسم هو عضو سابق في مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية وعضو سابق في مجلس مفوضي هيئة الأوراق والأسواق المالية، وهو أستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق. وبالنسبة للدكتور كنان ياغي فقد تم تعيينه بمنصب نائب المدير التنفيذي بناءً على اقتراح هيئة الأوراق والأسواق المالية صدر مؤخراً، ويحمل ياغي شهادة دكتوراه في إدارة الأسواق المالية من جامعة دمشق، وكان يشغل منصب مدير في مصرف سورية المركزي.

قضية للنقاش

نحو اقتصاد أفضل

أيها الاقتصاديون: كيف نشجع الصادرات؟

تفتح «الوطن» باب الحوار الاقتصادي، بهدف المشاركة بالرأي بما يغني قاعدة المعلومات التي تفيد في صياغة وتصويب السياسات والقرارات الاقتصادية، للوصول إلى واقع اقتصادي أفضل.. وهذه دعوة للمسؤولين الحكوميين والأكاديميين والمراقبين المتخصصين للمشاركة بالحوار حول القضية المطروحة للنقاش بإرسال مقالات رأي لنشرها في هذا الركن. نتلقى المقالات على البريد الالكتروني: info@alwatan.net

قررت الحكومة الاعتماد على سياسة تشجيع الصادرات لدفع عجلة الاقتصاد، وانتشاله من مأزق الكساد، الناجم عن ظروف الحرب، وقد بدأت بالفعل الدراسات النظرية الجدية لإعداد إستراتيجية وطنية للتصدير، وتنفيذها بأسرع وقت ممكن. ولعل أكثر ما يجذب الحكومة نحو هذا التوجه هو انخفاض قيمة العملة المحلية، الذي يمنح الصادرات السورية ميزة تنافسية سعرية في الأسواق الخارجية، ما يمكن الحكومة من تجاوز حرج تخفيض سعر الصرف المتعمد عند إقرار سياسة تشجيع الصادرات، وهو المشكلة الأساسية التي تعترض أي دولة تقرر اعتماد هذه السياسة.

ولا تنسى الحكومة أن تشجيع الصادرات يعني تأمين مصدر مهم للقطع الأجنبي، وتوسيع دائرة الإنتاج والتشغيل، وهذا يعني حلاً تدريجياً لمشكلة البطالة وتحسين معدلات نمو الناتج المحلي، وتقليص العجز التجاري وتخفيف الضغط على الليرة السورية، وزيادة في واردات الدولة من الضرائب والرسوم من العملية الإنتاجية.. كل ذلك يجعل موضوع اعتماد سياسة التصدير لدعم الاقتصاد محسوماً بشكل نهائي.

لكن توقف البحث عند هذه «المغريات» لاعتماد هذه السياسة فيه الكثير من العجلة، وقد يحمل مخاطر جديدة، الاقتصاد بغنى عنها، بل يمثل هذا القرار سباحة بعكس التيار الاقتصادي الراهن بشروطه، وهذا أمر خطير. لذا حري بنا لفت انتباه الحكومة إلى بعض التحديات والمتطلبات الأساسية لنجاح سياسة تشجيع الصادرات، والتي لا تقل أهمية عن تخفيض قيمة العملة المحلية، وربما من الصعب توافرها، أو وجود قدرة على تحمل تكلفتها في ظل المسار الاقتصادي الراهن.

التصدير.. تحديات خطيرة

في البداية، من الخطأ النظر إلى انخفاض قيمة العملة المحلية بمعزل عن معدّل التضخم، في موضوع التصدير، إذ إن ارتفاع معدل التضخم في سورية على معدل انخفاض قيمة الليرة (الأمر القائم منذ خمس سنوات تقريباً) يعرض أرباح الصادرات للتآكل، بسبب الزيادة في تكاليف الإنتاج. من جانب آخر، يتطلب نجاح سياسة تشجيع الصادرات؛ سياسات أجور وأسعار فائدة تشجع على الإنتاج واستخدام العمل، أي المنتج يحتاج تمويلاً سلساً بأسعار فائدة متدنية، قياساً إلى معدل التضخم، وهذا أمر صعب أن يتحقق في ظل الظروف الراهنة، أو في المستقبل القريب، لأن أسعار الفائدة في المصارف مرتبطة بمعدل التضخم، ولا يمكنها الإقراض بأسعار فائدة منخفضة، لأن خسارتها ستكون مؤكدة، كما لا يمكن للدولة تحمّل كلفة التمويل بأسعار فائدة منخفضة، لأنها ستؤثر في القطاع المصرفي ككل، وتجعله خاسراً.

نظرياً، يؤدي إلى كسر الودائع، لأن انخفاض سعر الفائدة على الإقراض، سيلحقه تخفيض سعر الفائدة على الودائع، وهذا لم يعجب المودعين أبداً، إلا إذا قرر المصرف العمل بخسارة، وهذا غير وارد أبداً.

وفيما يخص الأجور، يفضل المنتج – بل يسعى– لأن تكون منخفضة، وبالتالي ضعيفة القدرة الشرائية، لأنه يريد ضبط تكاليف إنتاجه لمصلحة الربح المحفز على استمرارية إنتاجه، والبيع بسعر تنافسي في الأسواق الخارجية. وهذا يخالف الاتجاه المطلوب، بتعزيز القدرة الشرائية للعامل.

ولكن، قد يكون ضغط هذا الجانب أقل من غيره، إذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية زيادة دخل الأسرة عبر زيادة عدد الأفراد العاملين فيها، بتجميع الدخول، بدلاً من زيادة الأجر، ولكن تبقى القدرة الشرائية للدخل منخفضة.

هذا ويشترط نجاح سياسة تشجيع التصدير بقدرة الحكومة على التعديل المستمر لسعر الصرف والجمارك والإعانات للمحافظة على سعر صرف مناسب للصادرات ومنع معدل الواردات من الارتفاع على معدل الصادرات، وهنا نجد صعوبات تتعلق بقدرات الحكومة على التحكم بسعر الصرف بشكل مستمر، والأهم من ذلك وجود عجز تجاري كبير. وما دام الهدف هو رفع رقم الصادرات، والتوجه بالإنتاج نحو الخارج بدلاً من الداخل، فسوف تبقى أرقام الواردات في ازدياد مطّرد أيضاً، وهذا يعني تضخماً في أرقام الواردات والصادرات والعجز.. ما يعني مزيداً من الانخفاض في قيمة العملة، وتضخماً أكبر، وهذا يعرض التصدير لخسارة أكبر.

سياسة بديلة

في النتيجة، يرتبط نجاح سياسة تشجيع الصادرات على السياق الاقتصادي للبلد، بتوافر الشروط الكفيلة بنجاحه. والسياق الاقتصادي اليوم، يقول إن تشجيع الصادرات أمر لابد منه، ولكن في مرحلة اقتصادية لاحقة، أما السياسة التي تتناسب مع الشروط الاقتصادية الحالية، وقدرة الحكومة على تحمل التكاليف، فهي إحلال المستوردات، أي توجيه الإنتاج نحو الداخل، ومن ثم الانتقال التدريجي إلى تشجيع الصادرات بعد توافر شروط نجاحه.

والبداية من ربح المنتج المضمون والمغري المحفز للإنتاج، فأسعار المستوردات المرتفعة، تجعل صناعة تلك السلع مربحة –وهنا نتحدث عن السلع الاستهلاكية– كما أن قيم المستوردات الحالية من تلك السلع تضمن وجود طلب داخلي عليها، أي إن السوق الداخلي مؤمن. وهذا يعني تشغيلاً وتوظيفاً في الاقتصاد، وبالتالي زيادة في الطلب على الاستهلاك والإنتاج.

كما أن بيع المنتج داخلياً يوفر تكاليف الشحن إلى الخارج والرسوم والجمارك والتخليص.. التي تدخل في حساب السعر، وهذا يعطي المنتج مرونة في التسعير ويمكنه قبول سياسة أجور مرتفعة نسبياً (أو متماشية مع معدل التضخم نسبياً)، إضافة إلى تمويل يتناسب أيضاً مع مستويات التضخم في البلد.

والأهم من ذلك أن إحلال المستوردات يعني تقليص رقم الواردات، ومعه الصادرات، في البداية، لكن زيادة الإنتاج، سيخلق فوائض تصديرية حتماً، ما يمكّن الحكومة من تحقيق شرط انخفاض الواردات عن الصادرات، وجعلها قادرة على التحكم بشكل قابل للاستدامة بسعر الصرف المتحيز للتصدير، لتهيئة الظروف الضامنة لنجاح سياسة تشجيع التصدير، أو التوفيق بين السياستين.

طبعاً هناك تكاليف لسياسة إحلال الواردات، وتحديات متعلقة بمبدأ المعاملة بالمثل، وتدهور العلاقات التجارية مع بعض الشركاء، والخلافات بين الصناعيين والمستوردين.. وغيرها، إلا أنها تبدو الخيار الأقل كلفة على الحكومة، والأكثر عائدية، في ظل ركود وحرب، ويكفي أنها تمثل سباحة مع تيار الاقتصاد الراهن، وليس عكسه.. وهناك أمثلة ناجحة في هذا السياق، كدول أميركا اللاتينية كالبرازيل، وتبعتها دول أخرى كالهند التي بدأت بإحلال المستوردات وانتقلت إلى غزو الأسواق العالمية بسياسة تصديرية مؤثرة في النمو الاقتصادي بشكل أساسي.

تبقى هذه وجهة نظر حول سياسة تشجيع الصادرات وإحلال الواردات، وبالتأكيد هناك أفكار ووجهات نظر أخرى، تتفق مع ما ورد، أو تختلف معه، لكنها بالتأكيد سوف تغني الموضوع، وتجعله أكثر وضوحاً، عبر الحوار الاقتصادي العلمي والبناء.

المحرر الاقتصادي